جامعة 8 ماي 1945– قالمة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

(خلال الفترة 2010–2015)

إعداد الطالبة:

– رشاء مجدوب

إشراف الأستاذ الدكتور:

– توفيق بن الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
بن الشيخ توفيق	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
حفاف وليد	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
بعلي حمزة	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2019–2020م

شكر و عرفان

«لئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ »

الآية 7من سورة إبراهيم

فالشكر الأول و الأخير لله العلي العظيم

أتقدم بجزيل الشكر و جميل لله العلي العظيم

أتقدم بجزيل الشكر و جميل العرفان و سمو الامتنان الى أستاذي المشرف **بن شيخ توفيق**

الدي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة و لم يبخل عليا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت

عونا لي في إتمام هذه المذكرة

كما يطيب لي ان أتقدم بعظيم الثناء للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم

مراجعة و مناقشة هذا العمل المتواضع فجزاكم الله خيرا

و الشكر الجزيل لكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة

الاهداء

الى من وضع المولى سبحانه و تعالى الجنة تحت قدميها و وضعتني على طريق الحياة و كان لها الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي **أمي حبيبتي** اطال الله عمرها

الى صاحب السيرة العطرة و الفكر المستنير **أبي حبيبي** اطال الله في عمره

الى الاعمدة التي ارتكز عليها اخوتي و اختي "**أميرة**"

الى من أتمنى رؤيتها في اعلى المراتب حبيبتي الصغيرة "**مريم بلقيس**"

الى كل العائلة و الأصدقاء و الزملاء

الى كل الدين اعرفهم من قريب و بعيد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في اثر ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2015)،والتي تعتبر فترة مخططات التنمية الاقتصادية لانعاش الاقتصاد و تنويع مصادر الدخل .

و استخلصنا من هذه الدراسة بان هناك اثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر، واكدنا على ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات ذات القيمة المضافة .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، التنويع الاقتصادي

Résumé:

Cette étude vise à rechercher l'effet de la promotion des investissements directs étrangers sur le soutien à la diversification économique en Algérie au cours de la période (2010-2015), qui est considérée comme la période des plans de développement économique pour relancer l'économie et diversifier les sources de revenus.

Nous avons conclu de cette étude qu'il y a un impact négatif des investissements directs étrangers sur la diversification économique en Algérie, et nous avons souligné la nécessité d'orienter les investissements directs étrangers vers des secteurs à valeur ajoutée.

Mots clés: investissement direct étranger, diversification économique

فهرس المحتويات

العنوان:	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة	**(أ–ب)**
الفصل الأول: اساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد الفصل	**4**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**5**
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و مكوناته	**5**
المطلب الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته	**7**
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر و اشكاله	**9**
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (نظريات، إيجابيات وسلبيات، محددات و آثار ودوافع)	**13**
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	**13**
المطلب الثاني: إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	**21**
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره	**24**
المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**30**
خلاصة الفصل الأول	**32**
الفصل الثاني: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي	
تمهيد الفصل	**34**
المبحث الأول: ماهية للتنويع الاقتصادي	**35**

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي و انواعه	**35**
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي و أهدافه	**37**
المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي و عناصره	**40**
المطلب الرابع: مبررات التنويع الاقتصادي	**43**
المبحث الثاني: نظريات و ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	**45**
المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي	**45**
المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي	**46**
المطلب الثالث؛ ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	**49**
المطلب الرابع: مؤشرات التنويع الاقتصادي	**51**
خلاصة الفصل الثاني	**54**
الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010- 2015)	
تمهيد الفصل	**56**
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010 -2015)	**57**
المطلب الأول: نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	**57**
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر	**57**
المطلب الثالث: القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر	**59**
المطلب الرابع: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر	**61**
المبحث الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور التنويع الاقتصادي في الجزائر	**64**
المطلب الأول: الجهود الجزائرية في التنويع الاقتصادي	**64**
المطلب الثاني: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر	**68**
المطلب الثالث: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المخططات التنمية التنمية و التنويع الاقتصادي في الجزائر	**70**

خلاصة الفصل الثالث	**76**
الخاتمة	**78**
قائمة المراجع	**82**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة به للاستثمار الأجنبي المباشر	31
02	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.	58
03	نتائج بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014/2010)	67
04	مصادر الاستثمار الأجنبي في الجزائر (2015/2010)	71
05	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2015-2010)	72

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتوج الدولي	18
02	تطور مؤشر تنوع و تركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2015).	60
03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2010-2015) (الوحدة: % من GPP)	69
04	العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	73
05	العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر تنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	74
06	العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المبار ومؤشر تنويع الصادرات في الجزائر	75

المقدمة العامة:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا، و اصبح يمثل اهم اليات التمويل بالدول النامية، و ازداد هذا التوجه خلال التسعينات من القرن الحادي و العشرين, واخد يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في نقل و تحويل الأموال عالميا, من خلال تخطيها للحدود و بناء شبكاتها عبر دول العالم و هذا ما اعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، ولعل من ابرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية تسابقها في استقطاب هذا الأخير من خلال فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود التي تعرقل حركة تنقل الاستثمارات و رؤوس الأموال وتواصلت هذه الجهود المبذولة لتشكيل البنى الهيكلية، والسعي نحو جلب التكنولوجيات الحديثة وتنويع مصادر دخلها.

اولا: الاشكالية

ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح معالم إشكالية بحثنا على النحو التالي:

- هل يوجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2010-2015) ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، و للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع نطرح الاسئلة الفرعية التالية

- كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر ؟
- الى أي مدى استطاعت الجزائر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الاقتصادية ؟

ثانيا : فرضية الدراسة

- يوجد اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة، نذكر ما يلي:

-حداثة موضوع التنويع بحيث يعتبر الحل البديل للدول النامية لتنمية قطاعاتها الإنتاجية .

-تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل لهذه الدول النامية.

رابعا: الهدف من الدراسة

-توضيح ضرورة استغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

-معرفة مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر .

خامسا: منهج الدراسة

اثناء محاولتنا على الإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي لتفكيك ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر و التنويع الاقتصادي في الجزائر

سادسا:الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: لـ (2012) Manabu Iwamoto and Kaoru Nabeshima بعنوان: هل يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر تنوع الصادرات والتطور في البلدان المضيفة؟

تبين هذه الدراسة تأثير تدفقات مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى تنويع الصادرات وتطورها في سلال التصدير الخاصة بالبلد المضيف. من خلال استخدام نموذج بيانات بانل وطريقة العزوم المعممة.GMM

وتمت الدراسة على 175 دولة خلال الفترة 1980 إلى 2007. واعتبار الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة اللوغاريتمية كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة ومتمثلة في: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بتأخير سنة، نصيب الفرد من الناتج، ومتغيرين صوريين انتماء الدولة لـ (OECD) والاستثمار الأجنبي المباشر.

وأكدت نتائج الدراسة بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخر لمدة خمس سنوات يرتبط ارتباطا إيجابيا بتنويع الصادرات وتطورها، ولقد أسهم مساهمة إيجابية في تطوير الصادرات، وهذه النتائج توفر الدعم لإمكانية نقل القدرات الناجحة وبناء الشركات المحلية، كما أكدا بأن هذه التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر لا توجد إلا في البلدان النامية.

الدراسة الثانية: لـ Damilola Felix Arawomo واخرون (2014) بعنوان: محددات تنويع الصادرات في نيجيريا:

أي دور خاص للاستثمار الأجنبي المباشر؟

قام الباحثون في هذه الورقة بدراسة مدى تنويع الصادرات في نيجيريا وكذلك تحليل أثر الأستثمار الأجنبي المباشر عليه، وتم استخدام طريقتين رئيسيتين لتنويع الصادرات: تم استخدام عدد الصادرات (الأفقي) ومؤشر هرفندال، تم استخدام تدفقات صادرات نيجيريا على أساس تصنيف منتج SICT المكون من 4 أرقام كمتغير تابع، وتمثلت المتغيرات المستقلة في: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، سعر الصرف والمساءلة الديمقراطية، نصيب الفرد من الناتج المحلي والإجمالي والانفتاح التجاري والموارد الطبيعية، كما تم استخدام نموذج أسلوب اللحظات المعممة (GMM)لتحليل النموذج.

أظهر التحليل التجريبي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشجع على تنويع الصادرات في نيجيريا، بينمت يعزز الاستثمار المحلي ذلك، أما سعر الصرف والمساءلة الديمقراطية عوامل أخرى تثبت تنويع الصادرات في نيجيريا.

لم يتم العثور على أي دليل على تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والموارد الطبيعية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة طريقة GRA) Grey Relational Analysis) لاستكشاف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي الذي يعتمد على مجموعة بيانات من السلاسل الزمنية من 2002 إلى 2013. واستخدم مؤشر أونتروبي (The entropy index) كمتغير تابع يعبر عن درجة التنويع الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، ومؤشر الانفتاح التجاري، وتكوين رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة مفسرة.

سابعا: هيكل البحث قمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول خصص لسياسات حول الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والثاني يمثل نظريات، إيجابيات وسلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته و آثاره.

بعده جاء الفصل الثاني ليهتم بالأسس النظرية للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال مبحثين تناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي اما المبحث الثاني شمل نظريات و ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

أما الفصل الثالث و الأخير فخصص لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2015) و ذلك من خلال مبحثين اهتم المبحث الأول بمعرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر اما المبحث الثاني اهتم بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور التنويع الاقتصادي في الجزائر

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهتنا بعض الصعوبات في ما يخص تضارب بعض الاحصائيات والمعطيات بالإضافة الى صعوبة التنقل الى بعض الهيئات نظرا لجائحة كورونا.

الفصل الأول

أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع التنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يلعب دورا في عملية سد فجوة التمويل الناشئة بين الادخار المحلي والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية، كما يعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر أخذ يظهر على الساحة الاقتصادية منذ أواسط القرن التاسع عشر إلا أنه احتل مكانا بارزا في الاقتصاد العالمي لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة بعد أن حدثت تغيرات اقتصادية هامة، لعل أبرزها تنامي ظاهرة العولمة وتحقيق الشركات المتعددة الجنسيات سيطرتها على حركية الاقتصاد العالمي.

وعموما تسعى الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بهدف إيجاد مصدر لإدامة دعم نموها الاقتصادي، وتحقيق أعظم استفادة ممكنة من هذه الاستثمارات.

في هذا الفصل تطرقنا إلى أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيمه كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (نظريات، محددات وآثار ودوافع)

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام الكثير من المفكرين والاقتصاديين و المدارس الاقتصادية وحتى حكومات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، أين نجد أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع هذا النوع من الاستثمارات في شتى الميادين.

وفي ما يلي سنتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته، أهميته وأهدافه بالإضافة إلى خصائصه وأشكاله.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته

1-تعريف:

تعتبر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة ولذلك سوف نحاول عرض مجموعة من التعاريف كما يلي:

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإنها تتبنى تعريفين هما:**

***التعريف الأول:** يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق مباشر على تسيير المؤسسة من خلال إنشاء وتوزيع مؤسسة أو عن طريق المساهمة فيها.

***التعريف الثاني:** يقوم على أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة، لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من الدول الأصلية والدول المستقبلة له، لذلك اعتمدت عدة إجراءات للوصول إلى تعريف واحد، يأخذ صفة المرجعية بالنسبة للدول الأعضاء، ويتمثل التعريف الثاني "في أن كل شخص طبيعي كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعية الذين تربطهم ببعضهم البعض، كمجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة الاستثمار المباشر فرعا، أو شركة تابعة لها تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي." [1]

(1) مقلاتني محمود، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قالمة الجزائر، جوان 2018، ص 03.

-كما يعرف على أنه:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

- استثمار ثابت (مصانع، آلات)
- استثمار في المخزون (مواد خام، منتجات نهاية)
- استثمارات عقارية [1]

- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC**

عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) من خلال استعمال أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقض إلى علاقة طويلة المدى ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. [2]

-كما عرف بأنه:

الاستثمار الأجنبي يتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال تحرك مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة التقنية والإدارية.

تعريف اللجنة المنبثقة عن مؤتمر إتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين:

الاستثمار الأجنبي بأنه تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر إلى البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر.

- **كما عرف أيضا بأنه:** كل استخدام يجري

في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.[1]

---

(1)دكتور أحمد فوزي، **الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص251.

(2)دلال طريشين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012، ص10.

2- مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

- رأس المال الأولي:

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا .

- الأرباح المعاد استثمارها:

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح الاستثمارات في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي، وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جميع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

- القروض داخل الشركة الواحدة:

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الام اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان. [2].

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

1- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

(1)أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص19.

(2)عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص51.

-إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية

- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.

-تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت و انتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر. [1]

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار.

- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التوزيع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة موجوداته مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الأسعار وتقبلها. [2]

- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمرة فيها.

- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار وإعفاءات الضريبة.

- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية. [3]

2-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مايلي:

- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و من خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات و بالتالي الاستثمارات.

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة مستوى الصادرات في الدول المضيفة وبالتالي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

- توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساهمة في تنمية وتدرب الموارد البشرية في الدول المضيفة وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه الدول من ضوابط وشروط.

- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير.

---

(1)مقلاتتي محمود، المرجع السابق، ص06.

(2)مطاي علي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، 2000-2014**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015-2016، ص07.

(3)دلال طريشين، مذكرة ماستر، المرجع السابق، ص23.

– الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الواردات و زيادة فرص التصدير وتدفق الأموال الأجنبية.

– زيادة المنافسة بين الشركات وما يصاحبها من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات. [1]

– يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.

– النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق. [2]

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

1- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز بجملة من الخصائص نذكر منها:

- انخفاض درجة التقلب:

ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذ ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استشاري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهي كيفية توزيعه في مختلف أنحاء العالم، فالدول المتقدمة تتقبل النسب الكبيرة من المخزون والنسب الباقية والتي منها مجموعة من الدول النامية يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول اسيا وأمريكا اللاتينية وهذا التباين في التوزيع يرجع إلى طبيعة السياسة المنتهجة من طرف كل دولة أي المناخ الاستثماري والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

(1)ندى بوشحدان، نور الهدى علي صابر، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018/2017، ص41-42.

(2)مطاي علي، المرجع السابق، ص07.

- المدة الزمنية الطويلة:

بحيث أنه لا يكون قصير المدى لأن المشاريع التي يقوم بإنشائها لا تظهر نتائجها إلا على المدى الطويل.

- خضوعه للإتفاقيات دولية:

فهو يكون بين طرفين الأول أجنبي والثاني وطني وذلك ضمن اتفاقية دولية تحتوي على بنود متفق عليها من قبل الطرفين والأهم من ذلك هو التوقيع عليها حتى تكون سارية المفعول.

- عدم المتاجرة في أسواق البنوك الدولية:

بمعنى أن الاستثمار الأجنبي غير قابل للانتحار ولا يعامل معاملة السلعة في أسواق السيولة الدولية. [1]

بالإضافة إلى الخصائص التالية:

* الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.
* امتلاك المستثمر 10% فأكثر من الأسهم العادية فله حق التصويت داخل المؤسسة.
* إمكانية ضمان الرقابة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات.
* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأس المال للمستثمر في أصول حقيقية في الخارج.
* يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات. [2]

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتنوع ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو الاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينسب إليها الاستثمار.

- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

*** الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

(1)مقلاتني محمود، المرجع السابق، ص11-13.

(2)دلال طريشين، المرجع السابق، ص 11.

- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، حيث تؤول ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها. [1]

*** الاستثمار المشترك:**

وهذا النوع يقتصر على الجوانب التالية:

– الإنفاق طويل الأجل بين طرفي الاستثمار أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

– إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

– ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال و هذا يعني تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا. [2]

ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي: وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له، والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.

– طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

ويقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي، الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

*** الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:**

هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو شارك في ملكيته.

*** الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:**

ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية الموجهة للسوق المحلي والخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية.

(1)مطاي علي، المرجع السابق، ص 13.

(2)مقلاتتي محمود، المرجع السابق، ص14–15.

*** الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:**

وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون على شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل الاتصالات، النقل، البنوك، التأمين ومكاتب الدراسات و الفنادق....إلخ. [1]

(1)عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص52-53.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (نظريات، ، محددات وآثار، ودوافع)

إن تدقيق النظر في مختلف الطروحات النظرية المفسرة و المحددة للدوافع الحاكمة لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في الخارج، يتأكد من تنوعها وتباين الأسس التي تعتمد عليها في تفسير ذلك السلوك، لذا فمن خلال هذا الجزء نحاول عرض أبرز النظريات التي يزخر بها الفكر الاقتصادي والتي تعتبر بمثابة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد توالت النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراء تلك الاستثمارات على جانب جملة الآثار المترتبة عنها، ويبدو أن هناك تعددا وتداخلا بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ارتبط ذلك بظروف الدولة المضيفة أو بظروف الدولة الأم، أو بتلك الظروف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات.

وعلى هذا الأساس، سنحاول عرض وتحليل أهم النظريات التي حاولت تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

1- النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) و ليست على الدول المضيفة، ونستند في هذا الشأن إلى العديد من المبررات والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- صغر حجم رؤوس الأموال المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثمارات في الدول المضيفة.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

---

(1) حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص12.

– إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

– قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع فجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص توزيع الدخول وذلك بتقديم أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية. [1]

2- النظرية النيوكلاسيكية

تقوم هذا النظرية على أساس الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة على بعضها البعض وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها.

ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسكية ترى بأن تدفق راس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال المتدفق إلى المناطق التي تحصل على أعلى عائد، حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق إلى آخر وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد ماكدوجال (1960) وأيضا كيمب(1961-1964) حيث ان السبب في ارتفاع سعر الفائدة بالخارج في النهاية هي ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال سيكون مرتفع بخصوص تقييم النظرية الكلاسيكية فإنها قد فشلت لأسباب عديدة أهمها:

– لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لابد أن تختلف.

– قيام النموذج النيوكلاسيكي بشرح تحركات رأس المال ولكن يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات.

(1)ندى بوشحدان، نور الهدى علي صابر، المرجع السابق، ص42-43.

– فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقبتين لظهورها ولكن وبعد عشرون عاما أصبح واضحا ان مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي هي في تطور مستمر.

– قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات فقد فشلت في أن تتعامل مع الواقع الاقتصادي لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

3– نظرية عدم كمال السوق:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يخص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات مثل الموارد المالية، التكنولوجية والمهارات الإدارية....إلخ.

وفي هذا الشأن يرى "هودويونج"hood et young" "انه في حالة زيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركات المتعددة الجنسيات أمام نظيرتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدوافع وراء قرار الاستثمار هو الميزة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

ومن أسباب رحيل الشركات المتعددة الجنسيات الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار بالدول النامية ما يلي:

– حالة وجود فروق واختلافات جوهرية في منتجات الشركة المتعددة الجنيات بالمقارنة بالشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة مثل الشكل والمذاق بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

(1)ندى بوشحدان، نور الهدى بن صابر، المرجع السابق، ص43–44.

– حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية ...إلخ، متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات على نظيرتها في الدول المضيفة.

– تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.

أما بخصوص الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، يرى "روبوكوسيموندس" ما يلي:

– أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة المتعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

– أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة استغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق. [1]

4- نظرية الحماية:

إن ظهور هذه النظرية كان نتيجة للإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق، فمن ناحية أن تحقيق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم مع أهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن تحقيقه بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية ومن جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات المتعددة الجنسيات لأهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة وقوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي وممارسة للأنشطة المرتبطة بهما.

وتعني الحماية الاجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة بطرق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج ولأطول مدة ممكنة أي أن الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها

(1)سليمي حنان، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماس 1945، قالمة، 2000-2010، ص 19-20-21.

داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها.[1] ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

– إن ممارسة الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديله متاحة لأن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال يوجد الأن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية.

– إن نظرية الحماية ترتكز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات المتعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى إجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيق الأهداف التي تسعى لبلوغها. [2]

5– نظرية دورة حياة المنتج:

ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي "رايموند فارنون" حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل.

وقد تمكن "ريمود فرنون" أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها

(1)عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2014، ص63.

(2)سليمي حنان، المرجع السابق، ص22–23.

والعمل على تفسير أسباب انتشار الابتكارات الأخرى، وتتضمن دورة حياة المنتج أربعة مراحل رئيسية، أنظر الشكل: (01)

الشكل (01): دورة حياة المنتوج الدولي

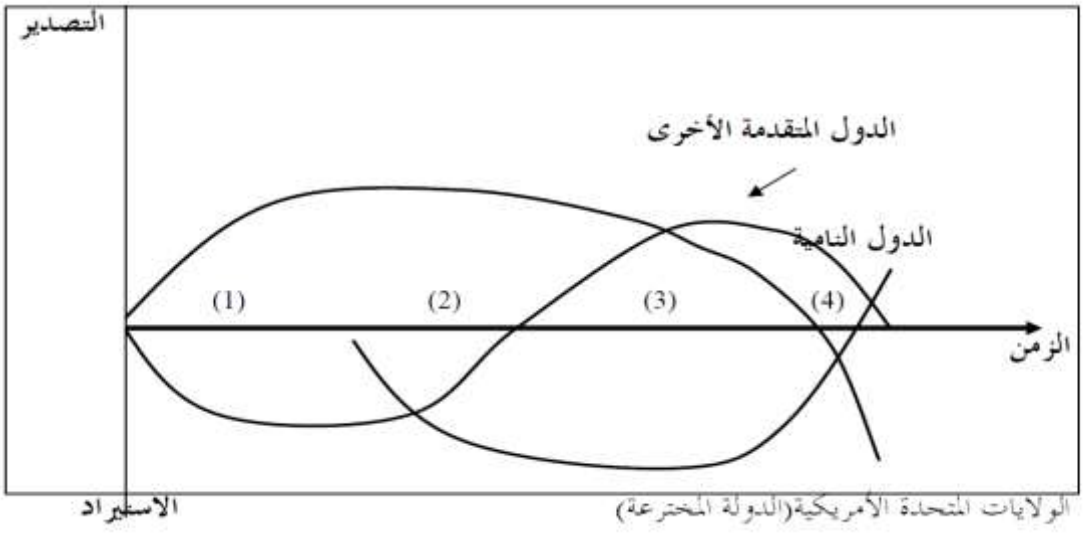

المصدر: شوقي جباري، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص 60.

ومن خلال الشكل (01) يظهر أن دورة حياة المنتج تتكون من المراحل الآتية:

- مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي:

ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدول المبتكرة وهي متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث إلا أن إنتاج السلعة يضل محل اختبار حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

- مرحلة النمو والتصدير:

خلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.

- مرحلة نضوج السلعة:

وتتميز بالاستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، ليصبح السوق المحلي مشبع أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية التي تفرضها الدول المستوردة مما يدفع الشركة إلى القيام بالاسم الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير لتدعيم مركزها الاحتكاري.

- مرحلة الانحدار والتدهور:

مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا، عندما تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الحصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات فتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغيير شكل السلعة، أحجامها وألوانها و أسعارها...إلخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة.

كما تشدد نظرية دورة حياة المنتج على حقيقة أن مزايا الشركات متعددة الجنسيات، لم تكن ثابتة وإنما تتغير بمرور الوقت وقد أجريت دراسات أخرى حول هذه النظرية مثل دراسة ويلز 1961، وهرش 1971 حيث دلت النتائج أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة.

ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

– تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد تكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة، وخصائص متخذي القرارات...إلخ.

– لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها. [1]

6- نظرية الموقع:

تركز هذه النظرية على تقبل المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تركز على الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات متعددة الجنسيات لمكان استثماراتها، أي اختيار البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على المحددات التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين الدولة وأخرى ويؤكد عدد من الاقتصاديين على أن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف الذي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية و التسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية ويضيف (دننج) أن هذه النظرية تؤكد على العوامل ذات الصلة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة.

بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية.

كما يؤكد أن البلد المضيف به الاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليه أن يعرض مزايا المكان التي تجعله أكثر جاذبية كموقع الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأخرى ولخص مسح أجراه الاقتصادي (أجارول) في عام (1980) المحددات الاقتصادية الأساسية لجاذبية الدول بالنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكدا على الفرق في معدل العائد على رأس المال فيما بين الدول. [2]

(1)شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأاجنبي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص60-61-62.

(2)عبد الرزاق حمد الجبوري، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص56-57.

وتركز هذه الأخيرة على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية التي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة الاستثمار وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته والتي من بينها:

- **العوامل ذات الصلة بالتكاليف:**

كالقرب من المواد الأولية والأيدي العاملة انخفاض تكلفة اليد العاملة، ومدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام السلع.

- **العوامل التسويقية والسوق:**

والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق, وكالات لإعلان معدل نموها أو الرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي.

- **الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية:**

التعريفة الجمركية، نظام الحصص القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

- **الحوافز والتسهيلات:**

والتي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها.

عوامل أخرى ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توافر الثروات الطبيعية وغير ذلك. [1]

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يخلو من العيوب.

1-إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

للإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا والإيجابيات لكل من الدولة المضيفة و الدول المصدرة نذكر منها:

(1)ندى بوشحدان، نور الهدى بن صابر، المرجع السابق، ص48-49

- على مستوى الدولة المضيفة:

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في زيادة تدفق حجم الأموال الأجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية بغرض التصدير تحل محل الواردات و بالتالي تحقيق الحاجة إلى استعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل وارداتها الجديدة.

يمكن من سد الفجوة الادخارية أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي يتسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

الرفع من الطاقة الإنتاجية وكذلك التوسيع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية ومن ثم تحقيق خطوة لبناء هيكل اقتصادي متكامل.

تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرصة العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العملية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها. [1]

تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات والتي بالكاد توفر التوظيف المباشر والغير مباشر من أجل القيام بأعمالها الخاصة.

تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.

يساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية. [2]

- على مستوى الدول المصدرة:

تتمثل مزايا الاستثمار المباشر على مستوى الدول المصدرة فيما يلي:

* استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي
* احتكار التكنولوجيا.
* استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية لها. [3]

(1)دلال طريشين، المرجع السابق، ص18-19

(2)مقلاتتي محمود، المرجع السابق، ص35

(3)دلال طريشين، المرجع السابق، ص19

* يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة.

* يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.

* الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية أو القروض...إلخ، وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الإستثمار.

* استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب) في الدول المصدرة.

* استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له، وخاصة منها الدول النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

2-سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

في مقابل الإيجابيات هناك عدة سلبيات تعيق كل من الدول المصدرة و المضيفة للاستثمار.

- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

وتتمثل فيما يلي:

* عندما يصل الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية، في الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية.

* تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع و الخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

* تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية.

وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.

* المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

* التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الإنقاص من الاستغلال الاقتصادي و السياسي.

خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية أحيانا.

- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

يمكن ذكر سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المقيمة به كالآتي:

*القيود العامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي.

* في المدى المتوسط وبين خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يحل هناك التأثير السلبي على ميزان المدفوعات.

*الأخطار غير تجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة والتأميم، والتي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.[1]

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

1-محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تعني مجموعة من العوامل التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز في توجهاته وتدفقاته، هذا ما يعني أن هذه العوامل في ذاتها مرتبطة بأطراف مختلفة إما بالدول المضيفة والتدابير العامة التي تتخذها من جهة، وإما بالشركات الأجنبية وهي كالتالي:

(1)مطاي علي، المرجع السابق، ص09-10-11

-العوامل التي تخص الدول المضيفة:

إن العديد من الدراسات أثبتت خلال عقدي الستينات والسبعينات أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة، ما يفسر بان تلك الدول كانت تتوفر على متطلبات المناخ الاستثماري الملائم، على عكس الدول النامية آنذاك التي كانت حصتها من النفقات ضعيفة أو تكاد تنعدم وتكمن محددات الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

***محددات في إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تتمثل هذه المحددات في ما يلي:

الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي حيث أن الاستقرار السياسي في أي بلد له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن المستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة.

- الاتفاقيات الدولية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سياسة الخصخصة وهيكل الأسواق.
- سياسة التجارة الخارجية مثل: الرسوم الجمركية والحواجز الغير جمركية.
- السياسات الضريبية والمحددات الاقتصادية.
- حوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار.

*** المحددات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المضيفة:**

- هيكل وحجم ونمو السوق ونصيب الفرد من الدخل.
- فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.
- مدى توفر كل من المواد الأولية والمواد الخام.
- العمالة الماهرة وغير الماهرة منخفضة التكلفة.
- تكلفة المواد والأصول الواردة أعلاه، معدلة حسب إنتاجية العمل.
- تكلفة النقل والمواصلات من والى داخل الاقتصاد المضيف. [1]

(1)دلال طريشين، المرجع السابق، ص21-22

- العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية:

لاشك أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصلي وهي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

*** الشروط المتعلقة بمستوى العمالة:**

وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- وجود عدد كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها
- ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي إلى جانب الكفاءة الضرورية وكذلك مدى استجابتها للغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.
- تمتعها بمستوى معيشي وتعليمي مقبول
- انخفاض تكاليفها على سبيل المثال في الأجور والرواتب وتكون منخفضة مقارنة بنظيرتها السائدة في البلد الأصلي.
- ولاشك من أن توافر الشروط هو محدد أساسي من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة التي تتمتع بذلك.

*** الشروط المتعلقة بالمتطلبات:**

فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق ووسائل النقل المختلفة إلى جانب الخدمات المتعلقة بالاتصالات، الكهرباء، الطاقة، المياه، تكاليف منخفضة، مما يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية بالإيجاب، ويسمح لها بإختيار موقع استثماراتها في البلد المناسب.

المميزات التي تميز صناعات معينة:

وتتمثل الخصائص المميزة لكل صناعة سبب رئيسي وراء تحديد الشركات المتعددة الجنسيات خصوصا والشركات الأجنبية عموما لمواقع استثماراتها.

*** درجة المخاطر المحلية:**

أما الأخير فيعلق بدرجة المخاطر المحلية، مما لاشك فيه أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار في الدول التي تستخدم أساليب السيطرة والاستيلاء أو الدول التي ينعدم فيها الأمن ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية.

وعليه اتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة، التي تكون نتائجها وخيمة. [1]

2-آثار الاستثمار الأجنبية المباشرة:

- الأثر على ميزان المدفوعات:

على الرغم من وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، ناجم عن تدفق رأس المال للداخل، والذي يعكسه ميزان العمليات الرأسمالية، كما قد يظهر هذا الأثر الإيجابي من خلال المشاريع الاستثمارية الموجهة نحو التصدير, لكن هذا الأثر غالبا ما يكون محدودا وخاصة في البلدان النامية مقارنة بالأثر السلبي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر فيما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإستيراد مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة، أو عندما تقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الموطن.

- مزاحمة الاستثمارات المحلية:

الاستثمار الأجنبي قد يكون له أثر محفز وأثر مزاحم للاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ويعتمد الأثر السلبي للمزاحمة على المزايا الاحتكارية السوقية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات والتي ترجع إما إلى انفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أوسلع متميزة لا يتوافر لها بدائل محلية، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شركة كبيرة من الطلب المحلي على تلك السلع في الدول المضيفة مما يكفل لها القيادة السريعة أيضا فإن شروط منح الائتمان المصرفي تتحيز لصالح المنشآت الكبيرة مما يعطي ميزة أخرى لهذه الشركات في الحصول على تمويل محلي بصورة أسهل من المنشآت المحلية.[2]

(1)مطاي علي، المرجع السابق، ص16-17

(2)عبد الحليم صالح، المرجع السابق، ص59-60-61

- الأثر على العمالة:

إن الدول النامية تهدف لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في تحقيق عوائد منها:

* القضاء على مشكلة البطالة والحد منها، حيث قامت بفتح الباب أمام هذه الاستثمارات من خلال ما انتهجته من قوانين وسياسات مشجعة للمستثمرين والاستثمار على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة والاستفادة مما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب.

*ويمكن وضع عدة اعتبارات يمكن من خلالها تناول كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة.

* إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسيه أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

* إن دفع المستثمر الأجنبي إلى تسديد الضرائب المستحقة سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادات في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية صناعية كانت أم خدمية، تجارية، ...إلخ، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.

-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا والمنافسة:

تعرف التكنولوجيا بأنها: "فن وعلم أصول الصنعة وذلك بما تحتويه وتتطلبه من دراسة وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات البلدان النامية وذلك عن طريق إنشاء المشاريع المملوكة بالكامل أو الخاص في مجال الصناعات الاستخراجية أو الخدماتية....إلخ.

وتكمن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المنافسة والتكنولوجيا فيما يلي:

* إن التباين الواضح بين الدول العالم يتجلى من خلال الفجوة التكنولوجية والتطور التكنولوجيا والثورة العلمية والمعلوماتية.

* اهتمام الحكومات بتحقيق تكنولوجيا ذاتية وذلك في شكل تحويل تكنولوجيا الدول المتقدمة، وذلك تماشيا مع الكم الهائل من المعارف العلمية والتقنية، المواد التجهيزية، يد عاملة مؤهلة ومتخصصة الخبرات المتراكمة، البحوث والتطور....إلخ

* إن المؤسسات الأجنبية تمتلك على غرار المؤسسات المحلية، التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الأكثر نجاعة في التسيير والتسويق وكما تحتاز على العلاقات الدولية المعرفة.

* إن توفير الإمكانيات المالية الكثيرة للشركات الأجنبية يمكنها من تقديم إنتاج ذو جودة عالية وبذلك دفع عجلة التطور، النمو والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

-آثار على التنظيم والإدارة:

إن إمكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية على مستوى التنظيم والإدارة حيث تتجلى فيما يلي:

* تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في المداخيل ومن طرف الدولة الأم

* تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.

* خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية

* استفادة الشركات المحلية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية وذلك بإعداد تربصات وإعادة رسكلة العمالة في مراكز أجنبية مؤهلة.

* استفادة الشركات الوطنية من نظرياتها الأجنبية بأساليب الإدارة الحديثة من خلال المحاكاة.

- آثار على مستوى التنمية الجهوية:

إن التحفيزات المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول المضيفة قصد الاستثمار في المناطق المحرومة أو النائية لها أثر إيجابي غير التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق بين المناطق المختلفة إلى جانب تهيئتها وإنعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية...إلخ. [1]

(1)دلال طريشين، المرجع السابق، ص32-33-34

المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1-دوافع المستثمر الأجنبي: ونذكر منها:

- الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.

- يمكن تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار والتجارة مثل الضرائب والرسوم.

- منها ما يشكل مصدرا لحقيقة المواد الأولية من مناجم الحديد والصلب، ومنابع البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

2- دوافع انجذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هاته الأخيرة.

- دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.

- اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.

- يعتبر الاستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له، أي هو أداة تمويلية خارجية.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.[1]

(1)مطاي علي، المرجع السابق، ص15-16

جدول (01): دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة به للاستثمار الأجنبي المباشر:

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
– **البحث عن الاستثمارات ذات التدفق الأقل وبدون خطر.** – **التخلص من مخزون سليم راكد.** – **التخلص من تكنولوجيا متقادمة.** – **التغلب على البطالة المقنعة في دول المقر.** – **البحث عن أسواق جديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب العملية والميدانية.** – **البحث عن أرباح ضخمة.** – **التخلص من مخالفات الإنتاج بالدول المضيفة.** – **الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.** – **استغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة.** – **الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدول المضيفة من ضرائب .**	– تحقيق تقدم اقتصادي – جلب الاستثمارات الدولية والأجنبية – الحصول على التكنولوجيا المتقدمة – توفير الإدارة والكفاءة المتقدمة – المشاركة في مشكل البطالة محليا. – توظيف عوامل إنتاج محلية – إحلال الإنتاج محل الواردات. – الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة. – تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي – إنشاء صناعات جديدة. – التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف. – تنمية التجارب الخارجية. – تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص23.

خلاصة الفصل الأول:

قمنا في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أشكاله وما يرتبط به من مسائل ومفاهيم، وذلك خلال المبحثين التي قمنا بالتطرق إليهما، وقد استخلصنا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان بالإضافة إلى أهمية هذه الأخيرة حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني والمساهمة في خلق فرص العمل، بالإضافة إلى جملة الخصائص التي يتميز بها.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى النظريات المتعلقة به وهي الكلاسيكية والنيوكلاسكيةوإيجابيات وسلبيات هذا الأخير ومحدداته ودوافعه.

الفصل الثاني

الأسس النظرية

للتنويع الاقتصادي

تمهيد الفصل:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة خاصة بعد إدراك البلدان والريفية منها خاصة والتي تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكل اقتصادياتها والناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل والمتأتي من ثرواتها الطبيعية مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد وما تنجم عنه من أضرار ولهذا سعت العديد من البلدان على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تبني خدمة من السياسات الاقتصادية للتنويع والهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وفي ظل هذه الأهمية سعت أغلب الدول جاهدة لتحقيق هذا الهدف وباعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصادياتها ومخططيها هذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت تطوراتها اقتصادية العكس في تحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصادياتها وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي
- المبحث الثاني: نظريات و ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

لقد أخذ مفهوم التنويع الاقتصادي بعدا واسعا عند الباحثين و الأكاديميين في دراستهم المتعددة وتطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تشكل أغلب صادراتها موارد باطنية طاقوية تحدد أسعارها حسب السوق العالمية والمعروضة للمخاطر أو انهيار أسعارها.

ولأن جوهر نظرية التنويع يقوم على أساس فكرة عدم وضع البيض في سلة واحدة، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج و بالتالي ارتفاع الدخل الوطني، كما يرتبط مفهوم التنويع أحيانا بتنوع مصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي بدرجة على المجتمع، وهكذا تشكل هذه المصادر روافد عديدة لاقتصاد ما، أي أنه ولابد من وجود تنويع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية – متنوعة وغير متركزة أو متعددة بإفراط على بعض منها.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

وفيما يلي نعرض عددا من أهم التعاريف:

- **التعريف الأول:**

إن التنويع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقييم الأصول المتاحة بين عدة ضمانات وإعادة البناء الهيكلي للاقتصاد و ذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الأمن الاقتصادي، حيث يرفع درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، فيها ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الأفراد خصوصا بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان.

ويركز هذا التعريف على عملية التنويع كحل لتقليل مخاطر الاقتصاد وتعزيز الأمن الاقتصادي وتقسيم الضمانات عند استغلال جميع الأصول المتاحة. [1]

(1)حميداتونصر، **مرجع سابق**، ص142

- **التعريف الثاني:**

يعرف التنويع بأنه: العملية التي تشير الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج والمخرجات، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي) أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. [1]

- **التعريف الثالث:**

هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية.

كما يقصد بالتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع يقصد به الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة و السياحة....إلخ وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم (المحروقات) بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج. [2]

2- أنواع التنويع الاقتصادي:

يمكن التميز بين نوعين من التنويع الاقتصادي:

---

(1) بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، **آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص50.

(2)موساوي توفيق، بوسنة وردة، **التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص08-09.

- التنويع الأفقي:

هو التنويع الذي يتوافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج (مثلا البترول)

- التنويع الرأسي:

هو التنويع الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

- التنويع الداخلي:

هو الاعتماد الكلي على مصادر تمويل داخلية.

- التنويع الخارجي:

ويكون من خلال إيجاد مصادر خارجية للتمويل سواء بالتكتلات وأساليب المشاركة أو عن طريق الاندماج والابتلاع كما يحدث للمؤسسات الاقتصادية. [1]

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه

1- أهمية التنويع الاقتصادي:

وتكمن أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية:

تقود عملية التنويع إلى التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، لأنها تقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى، التي تتميز بوفورات الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية، من الناتج المحلي الإجمالي، لأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية والتحرر من التركز السلعي ومن الاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات وعلى مصدر واحد للدخل.

(1)موساوي توفيق، بوسنة وردة، المرجع السابق، ص14.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدل النمو:

يحقق الاقتصاد المتنوع الاستقرار والنمو من خلال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد، بهدف زيادة الناتج عن طريق تنويع الهيكل الإنتاجي، والذي يؤدي بدوره إلى خلق مزيد من فرص التشغيل وتعزيز النمو الاقتصادي، فضلا عن تحسين الميزان التجاري وزيادة إيراداته المالية، الأمر الذي يرفع من القوة الشرائية للعملة المحلية ويقلل من الاختلالات السعرية.

- خلق مناصب شغل والحد من البطالة:

يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظرا لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة المحلية من خلال إقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات. [1]

ويمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي:

* يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما شجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

* يقلل التنويع الاقتصادي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي تشجعه التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.

* يعد تنويع الاقتصاد أساسيا لإيجاد فرص العمل، خصوصا في ظل الارتفاع المتنامي لإعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يعد أكبر مشغل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.

* يفتح التنويع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيرا من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة. [2]

(1)حميداتو نصر، المرجع السابق، ص144-145.

(2)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص51-52.

2- أهداف التنويع الاقتصادي:

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لذلك له مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

* التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)

* تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

* تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

* تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية و تقليص دور الدولة والسلطات العمومية. [1]

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري:

يهتم التنويع الاقتصادي في زيارة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:

يهتم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

* زيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية المستدامة. [2]

(1)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص56-57.

(2)حميداتو نصر، المرجع السابق، ص146-147.

* الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
* زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.
* تطوير منتجات أخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف
* الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد)
* تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي محددون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة. (1)

المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وعناصره

1- محددات التنويع الاقتصادي:

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في تطوير الاقتصاد لكنه يبقى مرتبطا ورهنا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله .في هذا الإطار يوضح تقرير اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة حول التنويع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي: العوامل المادية ،الاستثمار ورأس المال البشري.

- **السياسات الاقتصادية:** كالسياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية...إلخ
- **المتغيرات المؤسسية:** الحكومة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني
- **الوصول إلى الأسواق:** كدرجة الانفتاح على التجارة ورأس المال والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل. (2)

وفيما يلي تفصيل لبعض هذه المحددات:

(1)موساوي توفيق، بوسنة وردة، المرجع السابق، ص15.
(2)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص52.

*** الحكومة:**

تعتبر شرط أساسي لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي من خلال تنفيذ سياسات تعزز القطاعات الحديثة العهد وضمان إمكانية تطويرها في مناخ يسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني أما على المستوى الدولي تظهر الحاجة لكفاءة التنسيق مناخ الأعمال الدولي، وذلك عن طريق تشكيل برامج تنفيذية تقود الحكومة نحو مزيد من التنويع وتلعب هذه البرامج دورها من خلال تسيير حذر للاقتصاد حول الموارد الطبيعية ووضع إطار قانوني يدعم النشاط الاقتصادي ويضمن مناخ أعمال صحي خاصة في الدول الإفريقية لأنها عادة ما تتوفر على قطاع خاص وصناعي ضعيف الأمر الذي يجعلها تعتمد أكثر على التدخل الحكومي.

*** دور القطاع الخاص:**

يلعب دورا هاما في نمو التنويع من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير كون هذا القطاع يهتم بما يحدث في القطاعات الجديدة، ويجلب الابتكار للاقتصاد ولذلك على الحكومات تلبية احتياجاته من خلال تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

*** الموارد الطبيعية:**

تعد من أهم العوامل التي تقود إلى التنويع الاقتصادي حيث أن الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية بإمكانه المساهمة في رفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة وذلك من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي تنشأ عن الموارد المستخرجة أي استغلال الثروات الطبيعية في توفير وتحسينات لاقتصادياتها وإتاحة فرص الإنتاج والمتاجرة مع الأسواق.

*** العوامل الإقليمية:**

يعتبر الاندماج الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التجارة على اعتبار أنه يضم التعديلات الجمركية، ولأنظمة إدارية التي تسهل تنقل السلع بحريا أي أن المكانة الجغرافية التي تمتلكها بعض الدول تزيد من قدرتها للدخول إلى مجالات اقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بتسويق منتجاتها وهو ما شأنه أن يساهم في توسيع وتنويع الإنتاج المحلي.

*** الإطار الدولي الموسع:**

يفتح المجال الدولي آفاقا من شأنها أن تشجع الاقتصاديات الإفريقية في التنويع الاقتصادي في شكل مشاريع واستثمارات وتراخيص تجارية قصد بناء وتحسين مناخ الأعمال.

*** القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:**

تعتبر كلاهما عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تعمل دورا مساعد وفتح احتمالات للتنويع، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبران من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنى التحتية والجمارك أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورة لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير و تسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والقطاعات الاقتصادية. [1]

2- عناصر التنويع الاقتصادي:

تتجسد العناصر الأساسية للتنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

- التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية:

يشكل اعتماد إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية باعتبارها مصدر للدخل وممول رئيسيا لتنمية خطر يهدد استقرار الاقتصاد خاصة إذا كانت هذه السلعة مورد خام أولية التي غالبا مالها بدائل وتعد موارد تتعرض لتقلبات وتذبذبات أسعارها، فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة.

- التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل:

يعتمد التنويع كونه تحولات هيكلية على بناء قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات ومتكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص العمل وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة وتوليد فائض اقتصادي.

- التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد:

يتكون الاقتصاد من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو منطلق لإحداث تحولات بناءة في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية الرئيسية بمختلف فروعها.

(1)إيمان زيغة، نصر الدين عثمانية، **آفاق التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص58،57.

- **التنويع عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية:**

يهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات نسبة مهمة ومتقاربة، وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره.

- **التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية:**

تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها تغيرات في تراكيب إحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تطوير الصناعة التحويلية باعتبارها دافع لعجلة التنمية، وعليه فالتنمية الاقتصادية تهدف لخلق اقتصاد متنوع الهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية وتوليد الناتج المحلي والإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة وعليه فنجاح التنمية مرهون بمدى التنوع المحقق في الهيكل الاقتصادي.

- **التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية:**

يتيح التنويع مجالات واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية من خلال منح الفرص للقطاع الخاص باعتباره قطاعا مكملا للقطاع العام وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية والمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية. [1]

المطلب الرابع: مبررات التنويع الاقتصادي

أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

*يشار الى التنويع عدم وضع البيض في سلة واحدة فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر.

(1)موساوي توفيق، بوسنة وردة، المرجع السابق، ص12-13-14.

* ساهم التنويع في تحقيق أكبر قدر من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

* التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية وحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات والعوائد المتحققة من ذلك.

* احترام المنافسة خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف التكنولوجي فمن الصعب على أي بلد ان يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التكنولوجيا أو في غياب أي تنويع اقتصادي.

* عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية.

* استنزاف الموارد المعدنية. [1]

(1)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص57.

المبحث الثاني: نظريات وميكانيزمات التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي شرطا ضروريا لبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد يتم بدرجة عالية من التكامل من خلال هذا نستعرض أهم النظريات المفسرة لتنويع القاعدة الإنتاجية للأنماط المميزة له، ومستوياته بالإضافة إلى ميكانيزمات التنويع الاقتصادي ومؤشراته.

المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي

لقد اهتم رجال الاقتصاد عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر والوقائع الاقتصادية بموضوع النمو والتنويع الاقتصادي، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر ومن بين المنظرين الأوائل نجد كل من:

1 آدم سميث:

أكد على أهمية تقسيم العمل سنة 1776 في كتاب ثروة الأمم، حيث أن تقسيم العمل سيؤدي إلى زيادة مهارة العامل وإلى توفير الوصول اللازم للإنتاج، كما أن التخصص الذي يترتب على تقسيم العمل سيؤدي إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى اختراع الأدوات التي تساعد العامل على زيادة الإنتاج أيضا، وأكد أيضا أن تقسيم العمل وما ينطوي عليه من تخصص يؤدي إلى إدخال تحسينات مستمرة على عملية الإنتاج وتؤدي التحسينات بدورها إلى الزيادة المستمرة للإنتاج.

2 جوزيف شومبيتر:

لقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابة نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911م وطورها في كتابة عن الدورات عام 1939م.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات ويضيف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو لابتكارات التي هي حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس بشخصية

الرأسمالي، فالمنظم ليس شخص ذا قدرات إدارية عالية، و لكنه قادر على تقديم شيء جديد فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

3 باسنتي pasintti:

أظهر باسينتي خلال (1981-1983) وفقا لأفكار كارل ماركس أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار.

4 جان جاكوبس janejacobs:

حدد جان جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإيداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو وذلك سنة 1969م بالإضافة إلى النظريات السابقة في تفسير التنويع الاقتصادي ركزت أيضا اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. [1]

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي وأنماطه

1- مستويات التنويع الاقتصادي:

على صعيد مستويات التنويع الاقتصادي فيمكن التعرض إلى مستويين هامين يتمثلان في:

- تنويع الإنتاج:

تتبع هذه الاستراتيجية من قبل المؤسسة عندما ترغب في النمو وذلك للانتقال إلى مناطق نشاط مختلفة عن طريق تقديم منتجات جديدة إلى أسواق جديدة أو تقديم منتجات جديدة وإضافة بعض الأسواق الجديدة إلى أسواقها الحالية والتنويع في المنتجات هو إضافة منتجات جديدة إلى المنتجات الحالية التي تقوم المؤسسة بإنتاجها أو التعامل فيها كقيام أحدى المؤسسات بإضافة

(1)أحمد شاكر العسكري، **دراسات تسويقية متخصصة**، دار الزهران للنشر، عمان، 2000، ص157.

إنتاج المكاوي إلى منتجاتها الحالية من الغسالات والثلاجات أو قيام أحد التجار بالتعامل مع تنويع المنظفات بالإضافة إلى السلع التي يقوم حاليا بتوزيعها، فبدلا من الاعتماد على منتج أو عدد قليل من المنتجات تختار الإدارة إستراتيجية التنويع للاقتصاد ككل تحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة، والخدمات. (1)

- تنويع التجارة الخارجية:

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعية هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه تؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات يكون الحل الأمثل لاستمرارها. (2)

وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء تنويع أصنافها وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، ومن جهة أخرى فإن شدة التنويع في التركيب السلعي للإستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية و يفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل اصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة، والسلع الفاخرة، ....إلخ ،ثم تدريجيا أضاف كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه و عوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.(3)

---

(1)سليمة طبايبية والهادي رباع، **التنويع الاقتصادي، خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، "مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس ،سطيف، تطبيق يومي 07-08 أفريل 2008، ص4،3.

(2)آمال مرزوق، **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات** ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة يومي: 25 و 26 أفريل، 2017، ص4

(3)سليمة طبايبية والهادي لرباع، المرجع السابق، ص04.

2- أنماط التنويع الاقتصادي:

أما بالنسبة لأنماط التنويع الاقتصادي فيمكن التعرض إلى نمطين هامين يتمثلان في:

- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):

إن تنويع هياكل الإنتاج تتطلب تنمية تراكم رأس المال البشري و إصلاح القطاع العام، واصطلاح تشوهات القطاع الخاص والحد من تركز الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التوزيع إذ أن طلب السوق العالمي للمنتجات الصناعية غير محدود، في حين أن تنويع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا يبقى محدود من خلال أوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها وذلك أنه قد تنقلب سريعا ضده وتحد استثمار نموه، فضلا عن أن النمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدودا بالاكتشاف في الدول الأخرى، وعرضة لتقلبات الأسعار التي تحد استمرارية وتقلص قيمته، وبالتالي التنويع الصناعي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.[1]

- تنويع الأسواق:

وتحتل نفس القدر من الأهمية إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن انخفاض في الطلب يمكن أن تؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية، وعليه فتوزيع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤثر على قدرة البلد على المنافسة دوليا. [2]

(1)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص55-56.

(2)توفيق بن الشيخ ودراجي لعفيفي، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، "مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي: 25-26 أفريل 2017، ص4.

المطلب الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية) مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية (المحلية) والدولية (العالمية) لاسيما في جانبها الاقتصادي. [1]

وبالتالي فإن تبني بعض هذه الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون انطلاقا من حقيقة، مفادها أن التاريخ الاقتصادي، قد أكد فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية والنهوض الاقتصادي ومن بين تلك الآليات نجد:

1- إعادة الاعتبار للدولة التنموية:

تعتبر الدولة التنموية التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي وانطلاقا من ذلك تؤكد الدور الهام والتدخلي والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية. [2]

2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام الخاص:

إن الشراكة بين القطاع العام والخاص عبارة عن نشاط مشترك ينفذه أعضاء في قطاع اقتصادي مشابه، أو متنوع يساهم مباشرة في إجمالي مشروع الأعمال لمجتمع ما ولمحيطه، إذ أصبح تطوير تنظيمات تشاركية من القطاعين هدف إستراتيجيا تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية على السواء، من أجل دفع التنمية و التقدم فيها ،و من اجل تمكينها من متطلبات أداء الأعمال على أساس معاصر لتحقيق الميزة التنافسية المنشودة وهذا ما يؤدي بها إلى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنويع الاقتصاد.

(1) موسى باهي، **التنويع الاقتصادي والتنمية في الجزائر**، **رسالة الماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007-2008، ص91.

(2)سليمة طبابيية والهادي لرباع، المرجع السابق، ص15.

3- برامج لإصلاح الاقتصادي:

يعبر الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر وتتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين و سلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع وفقا لما يعرف بالخوصصة.

وتتزايد الحاجة إلى عملية الإصلاح خاصة في البلدان النامية وبالأخص أمام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على إنجازها للأهداف الاقتصادية الكلية سواء المتعلقة بتحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) أو التوازن الداخلي (بين الطلب والعرض) و هذا بالاعتماد على نوعين من البرامج:

- إما التثبيت الاقتصادي التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية و النقدية وسعر الصرف والتي يتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة غالبا.

- إما برامج التعديل الهيكلي التي يصممها ويتولى تنفيذها البنك الدولي للإنشاء و التعمير والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتم على الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذها في إطار زمني يفوق ثلاثة سنوات.

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي على العموم إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وبطريقة تسمح له بتمنية مختلف القطاعات بالاعتماد على القطاع الخاص وتنويع ورفع نسبة الصادرات. [1]

4- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات وإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير المناخ الاستثماري الجيد الذي يضمن مجموعة من العوامل تحدد

(1)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص59-60.

مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ومصدر من مصادر التمويل.
- مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات.
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية والموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل التكنولوجية. [1]

5- الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط بل وجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين و القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكاملية في أيمن القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

المطلب الرابع: مؤشرات التنويع الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين و ذلك وفقا للأداء الاقتصادي وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي: [3]

1- مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي:

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي نجد:

- معدل درجة التغيير الهيكلي، تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، كما يتم قياس

(1)موساوي توفيق، بوسنة وردة، المرجع السابق، ص27.
(2)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص60.
(3)حميدا تو نصر، المرجع السابق، ص149.

معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حينما توفرت البيانات الخاصة بذلك.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن. [1]

– نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموعة الصادرات والعناصر المكونة للصادرات من غير الموارد الأولية، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات من غير الموارد الأولية على زيادة التنويع الاقتصادي على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل النفط.

– تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي الناتج المحلي الإجمالي.

– تغير ما للقطاع العام والخاص من إسهام بين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني زيادة إسهام القطاع الخاص في نشاط الاقتصادي الإجمالي.

– مقاييس أخرى، مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلى إجمالي الإيرادات ومقاييس تنوع وجهة الصادرات....إلخ [2]

2– مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

معظم المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع اقتصاديا بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي هما:

– مقياس فلاديمير كوسوف

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

(1)موساوي توفيق وبوسنة وردة، المرجع السابق، ص30.

(2)بوجاهم سهيلة وغاوي عبير، المرجع السابق، ص61.

$$\text{Cos} = \frac{\sum_{i=1} \text{ai} \times Bi}{\sqrt{\sum_{i=1} a_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1} B_i^2}}$$

حيث:

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة cos=0 يعني ذلك الحصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك المتغيرات الهيكلية. (1)

3- مقياس هرفندل- هيرشمان:

هذا المقياس تحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} = \left(\frac{Xi}{X}\right)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هرفندل-هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الإجمالي pib

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي) (2)

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، قوة العمل....إلخ، كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية:

- مقدار اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- مقدار التركز في الصادرات. (3)

(1)موساوي توفيق، بوسنة وردة، المرجع السابق، ص31.

(2)بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص62.

(3)موساوي توفيق، بوسنة وردة، المرجع السابق، ص32.

خلاصة الفصل الثاني:

تعرضنا في الفصل الثاني إلى مفهوم التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية كالزراعة والصناعة والسياحة من أجل خلق ناتج محلي إجمالي متنوع ومتوازن من شأنه أن يكفل إشباع حاجات الأسواق المحلية من المنتجات المختلفة ويسهم بتقليل فاتورة الواردات.

لقد بات التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية يتوجب على الدول سواء منها المتقدمة أو النامية الأخذ به وتطبيقه في اقتصادياتها لمواجهة حوادث الأزمات الاقتصادية أو التقليل من حدتها على اقتصاديات دولهم وافق إتباع استراتيجيات مدروسة ومعمقة وهناك العديد من البلدان التي سارعت لتبني هذه السياسات الإستراتيجية والعمل على تطبيق مختلف آلياتها لتحسين مستوى نشاطها الاقتصادي وتطويره بما يتماشى مع الوقت الحالي.

الفصل الثالث

دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010-2015)

تمهيد الفصل:

تسعى الدول النامية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية إلى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أن هذه التدفقات يمكنها تحقيق التغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، و لكن تشكو اقتصاديات الدول النفطية خاصة، من إختلال كبير و غياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الاستثمارية .

و من هنا تظهر أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي عامة و الإنتاجي خاصة من خلال إدخال التقنيات الحديثة، و زيادة انتاجية الصناعة و صادراتها، مما ساهم في تقليل فجوتي التقنية و الموارد، و من ثم رفع مستوى المعيشة المحلية. إلا أن النظرية الانتقالية تؤكد أن الحافز الأساسي الذي يقود الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو ملكيتها للمعرفة و حمايتها لها، و في نفس الوقت استخدام هذه المعرفة في استثمار مزايا الدولة المضيفة إذ يمكن للدولة المضيفة تنمية انتاجيتها إذا استطاعت نقل بعض المعرفة الأجنبية إلى صناعتها، و هذا يؤكد أهمية تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع اقتصاد الجزائر، مما قد يساهم في إعادة توجيه السياسات أو إعادة توزيع أفضل للموارد المحلية عبر القطاعات هذا ما نحاول التطرق إليه عبر المبحثين التاليين:

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: أهمية لاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الانفاق الحكومي، و بعد جزء من هذا الانفاق الحكومي متعلق بأجور المواطنين و رواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزء أخر منه متعلق باتفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية و البنى التحتية و الخدمات الاجتماعية.

المطلب الأول: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.

نقف هنا على أهم خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر وهي كالتالي: [1]

1. تمدد النمو:

بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس مال.

2. النمو المكلف:

إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في النمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، و هذه النفقات العمومية يتم تمويلها بواسطة ايرادات المحروقات.

3. النمو العابر:

هو النمو المرتبط بالظرف البترولي العالمي.

المطلب الثاني: القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر:

لمعرفة القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر لدينا الجدول التالي الذي يمثل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2010-2015.

(1)ناجي بن حسين،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر،2006-2007،ص 82.

الجدول (02) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

القطاعات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	10.47	10.49	11.82	12.76	13.36	15.58
المحروقات	43.75	47.11	43.87	38.64	35.13	25.22
الصناعة خارج المحروقات	6.36	5.89	6.06	4.00	5.50	7.25
البناء و الأشغال العمومية	12.31	11.19	11.73	12.21	13.05	14.89
النقل و الاتصالات	10.22	8.90	9.11	11.38	11.79	13.36
التجارة	13.19	12.82	13.73	14.55	15.60	18.18
الخدمات	3.7	3.60	3.69	4.01	4.29	5.07

المصدر: أ/ بللعما أسماء، أ.د، عبد الفتاح دحمان، جامعة احمد درايا أدرار، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد1 ، سنة 2018، ص 346.

يتضح من الجدول رقم (2) ارتفاع الاسهام المباشر في قطاع المحروقات في الانتاج المحلي الإجمالي، حيث كانت أعلى نسبة مساهمة سنة 2011 بنسبة 47.11 % إلا أن هذه الاخيرة تراجعت خلال الفترة (2012-2015) حيث بلغت سنة 2015 نسبة 25.55 % تزامننا مع انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لإسهامات القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي كانت كما يلي:

- الفلاحة: شهدت خلال فترة (2010-2015) تزايد ملحوظ و مستمر إذ كانت سنة 2010 بنسبة 10.47 % و بقيت في تزايد حتى بلغت نسبة 15.58 % سنة 2015.
- الصناعة خارج المحروقات: شهدت تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة بحيث انخفضت بنسبة 4.00 % سنة 2013 إلا أنه كان هناك تزايد مستمر في نسبة المساهمة خلال سنة 2014 و 2015 بحيث قدرت بـ 5.50 % و 7.25 %.
- البناء و الأشغال العمومية: شهدت هذه الأخيرة انخفاض خلال سنة 2011 و 2012 إلا أنها ارتفعت بنسبة المساهمة فيها خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت سنة 2015 نسبة 14.89 %.

- النقل و الاتصالات: نلاحظ انخفاض في مستوى الإسهامات خلال الفترة (2010-2012) بحيث كانت أدنى نسبة سنة 2012 و التي قدرت بـ 9.11 % إلا أنها ارتفعت خلال الفترة (2013-2015) بحيث بلغت نسبة المساهمة سنة 2015 بـ 13.36 %.
- التجارة: شهدت هي الأخرى تزايد ملحوظ و مستمر خلال الفترة (2012-2015) بحيث قدرت نسبة المساهمة فيها إلى 18.18 % سنة 2015.
- الخدمات: نلاحظ كذلك تزايد ملحوظ و مستمر لهذا القطاع خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت نسبة المساهمة سنة 2015 بـ 5.07 %.

و في الأخير نستنتج بأن قطاع المحروقات يمثل أكبر نسبة مساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى و يعتبر هذا الأخير المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تركز على بعض المؤشرات التي توفرت لدينا حولها البيانات و هي مؤشر تركز و تنوع الصادرات، مساهمة القطاعين العام و الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية إلى اجمالي الإيرادات.

بعد كل من مؤشري التنوع و التركز من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع اقتصادي في أي بلد.

- **مؤشر التنوع: Diversification Index**

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة الصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى و عندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، و يحسب بالمعادلة التالية: [1]

$$Sj = \frac{\sum_i = |hij - hi|}{2}$$

(1)صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبوظبي 2009،ص 145-146.

بحيث : hij : حصة صادرات السلعة أ من اجمالي صادرات الدولة

hi : حصة صادرات السلعة أ من اجمالي صادرات العالم.

- **مؤشر التركز: concentration Index**

تقيس درجة صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، و تتراوح قيمته بين 0 و 1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية و يحسب هذا المؤشر وفق الأتي:

$$Hj = \frac{\sqrt{\Sigma(x_i - X)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

بحيث Xiصادرات السلعة i X إجمالي صادرات السلع للدولة j

X هو إجمالي صادرات السلع للدولة j

وبالنسبة لواقع مؤشر التنوع والتركز في الجزائر موضّح في الشكل رقم (02)

الشكل (02): تطور مؤشر تنوع و تركز الصادرات الجزائرية الفترة (2010-2015).

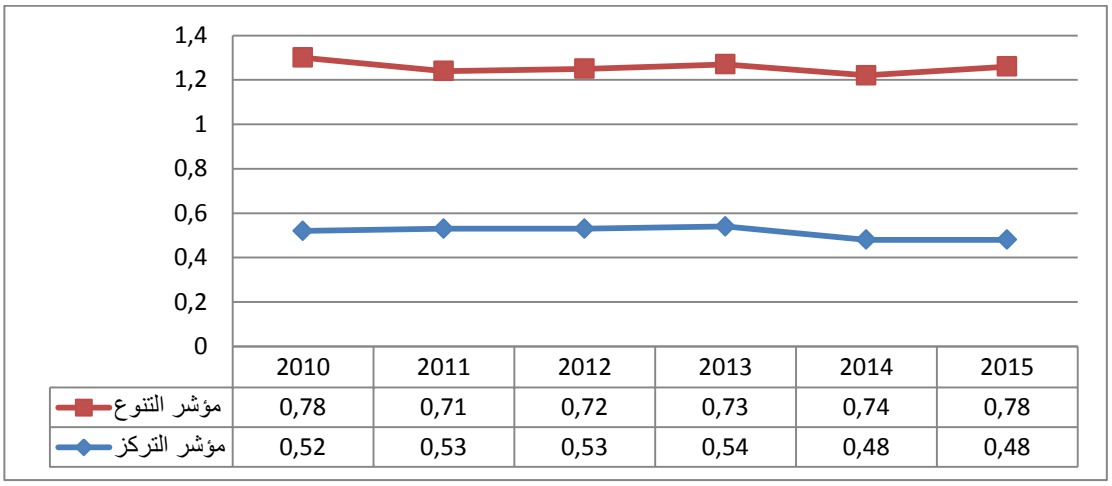

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر التنوع	0,78	0,71	0,72	0,73	0,74	0,78
مؤشر التركز	0,52	0,53	0,53	0,54	0,48	0,48

المصدر: بللعما أسماء، أ.د، عبد الفتاح دحمان، جامعة احمد درايا أدرار، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد1 ، 2018، ص 247.

يشير إلى تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2010-2015) إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة حيث أن كمية هذا الأخير قدرت بـ 0.78 كحد أقصى خلال سنتي 2010 و 2015.

و قدرت بـ 0.71 كحد أدنى سنة 2011.

أما فيما يخص مؤشر التركز خلال الفترة (2010-2015) لوحظ تطور مستمر و متزايد بحيث قدر بـ 0.48 كحد اقصى سنتي 2014 و 2015 و كذلك قدر بـ 0.52 كحد اقصى سنة 2010. و في الأخير نستنتج بأن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تركزا و الأقل تنوعا.

المطلب الرابع: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

نحاول في هذا المطلب رسم إطار لمعالم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على القراءة التحليلية لاختلاف السياسات و لإستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول، و كذا رؤى صندوق النقد الدولي.

1. نقاط ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر

نلخصها في النقاط التالية:

- **مشكلة الدعم:** أثارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، و هذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20 % من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20 % من الأسر بإضافة على ذلك يشجع الاستهلاك المفرط، و يمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمر و إبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا. [1]
- **الاعتماد على النفط و غياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:** ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية و الإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، و رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة

(1)صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد و إعادة تشكليه في سياق انخفاض الايرادات النفطية،19 ماي 2016،ص 03.

النمو المستدام، و السبب في ذلك الاعتماد على عوائد النفط و غياب استراتيجية التنويع الاقتصادي. [1]

- **مشكل التمويل:** يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، و ضعف السياسات و الهياكل المالية و المصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، و نشر الوعي الادخاري زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بين غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، و تمويل الاستثمار طويل الأجل بالإئتمان قصير الأجل. [2]

2. نحو نموذج اقتصادي متنوع:

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

- **تغيير نموذج النمو:**

حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، و المعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

- **اجراء الضبط المالي:**

من خلال تعبئة المزيد من الايرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية و تعزيز التحصيل الضريبي، و احتواء الانفاق الجاري، و الحد من الاستثمار العام مع احداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، و تقوية إطار الميزانية. [3]

- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:**

بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، و تعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، و يعمل على تكثيف الانتاج في عدد معتبر

(1)نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر و حلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

(2)أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات و سبل تحقيق القطاع الاقتصادي للدول النفطية و غير النفطية، حالة الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإطلاع الاقتصادي في دول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات: يومي 29-30 نوفمبر 2016،ص 03.

(3)صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، مرجع سابق، ص 02-03.

من منتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة و الدراسات، تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و السياحة المحلية.

- **تحسين بيئة الأعمال:**

حسب احصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدها كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الاعمال على مستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156.

و في هذه الحالة يجب على الحكومة ايجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق سياسات الصناعية و التجارية المواتية و إزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، و بالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، و أخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد. [1]

([1])موقع http://elhiwardz.com/?=78007

المبحث الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور التنويع الاقتصادي في الجزائر.

بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل تنويع مصادر دخلها، و التخلص من أحادية الاقتصاد، عن طريق تبني خطط للتنمية منذ بداية القرن الواحد و العشرين إلى يومنا هذا، هدفها تنويع الاقتصاد و تحسين معدل النمو الاقتصادي، معتمد في ذلك على إدارة الفوائض النفطية الكبيرة المحققة بسبب ارتفاع اسعار النفط.

المطلب الأول: الجهود الجزائرية في التنويع الاقتصادي

تعتبر مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية بفرض تحقيق انعاش اقتصادي و تنمية مستدامة خلال الفترة 2010-2015 رؤية و خطة اقتصادية للوصول إلى بناء اقتصاد متنوع و محاولة رفع صحة مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، و لهذا تعتبر هذه الجهود المبذولة كدافع لتحقيق الهداف الاقتصادية لهذه البرامج و المخططات التنموية التي رصدت لها اعتمادات مالية ضخمة تميزت بالرفع من حجم النفقات العامة بنوعيتها البشرية و التجهيزية و هي: برامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2015)[1]

1-برامج توطيد النمو أو برامج لاستثمارات العمومية (2010-2015)

يعتبر برنامج توطيد النمو مكمل للبرامج السابقة، و في إطار الجهود الراقية من طرف الحكومة لتعزيز التنمية الشاملة، و قد رصد له مبلغ اجمالي قدر بـ 214.21 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، تتضمن شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليون دولار
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ اجمالي يقدر بـ 11534 مليار دج أو ما يعادل 156 مليون دولار.

و من اهداف هذا الأخير ما يلي:

- الحد من البطالة عبر خلق 03 ملايين منصب شغل.
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد.

(1)حميداتو نصر، مرجع سابق، ص 209.

- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار
- تطوير الإدارة و تفعيل آليات الحكم الجيد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية. [1]

2-نتائج برنامج توطيد النمو (2014/2010):

تتمثل نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي في معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها و المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي و استكمال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين ظروف المعيشة و فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية للقطاعات الرئيسية، فنجد أن: [2]

- التربية و التعليم العالي: في هذا المجال تم تسجيل انجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010 و ارتفع هذا العدد سنة 2014 إلى حوالي 26012 مؤسسة تربوية كما عرف قطاع التعليم العالي قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث أنشئ سنة 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين بلغ العدد سنة 2014 ما يقارب 99 مؤسسة تابعة للقطاع.
- التكوين المهني: حيث تم تسجيل انجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى 2100 مركز تكوين مهني.
- الموارد المالية: هذا القطاع أيضا عرف تحسنا كبيرا حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98 % سنة 2014 بينما قدرت سنة 2010 نسبة 93 %.
- الأشغال العمومية: تم تسجيل 117498 كلم كطول اجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة إلى 1132 كلم من الطرق السيارة و الطرق السريعة في نفس السنة.
- الطاقة: عرف هذا القطاع أيضا انتعاشا من خلال الأرقام المسجلة فعلى سبيل المثال تم ربط 4.137.612 بيت بشبكة الغاز و 7.978.226 بيت بشبكة الكهرباء 2014.

(1)حميداتو نصر، مرجع سابق، ص 212-213.

(2)بشكير عابد، دراسة تحليلية تقيمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2011-2014)،مجلة الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، المجلد 13،العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، القليعة الجزائر، ص 28.

- السكن: عرف تطورا ملحوظا خاصة في حجم المشاريع السكنية التي استلمت و التي ما زالت قيد الإنجاز، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الامكانيات من أجل اتمامها في الآجال المحددة أما بخصوص تطور المؤشرات الاقتصادية خلال هذه الفترة فالجدول رقم (03) يوضح تطور أهمها: [1]

الجدول رقم (03): نتائج بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014/2010)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو GDP%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
رصيد الخزينة (مليار دج)	1496.5-	2395.4-	3246.2-	225.9-	3186.0-
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6
نسبة التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	18.205	25.961	20.167	9.88	0.459
نصيب الفرد PNB (دولار)	4478.2	5406.4	5516.4	5378.1	5355.2

المصدر: حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 218.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ما يلي:

- معدل النمو الاقتصادي: سنة 2014 استقر في حدود 3.8 % و هذا راجع إلى استقرار أسعار النفط.
- رصيد الخزينة: تزايد العجز بها مستمر و متواصل بحيث كان سنة 2010 مقدر بـ (1496.50) و بقي في تزايد إلى أن قدر بـ (3189.0-) سنة 2014.
- معدل البطالة: بقي معدل البطالة مستقر في حدود 10.6 سنة 2014
- نسبة التضخم: انخفاض و تراجع ملحوظ في معدل هذا الأخير حيث أصبح 2.9 % سنة 2014 مقابل 3.9 % سن 2010.

(1)حميداتو نصر، مرجع سابق، ص 218.

- رصيد الميزان التجاري: سجل تدهور كبير و ملحوظ حيث قدر بـ 18205 مليار دولار سنة 2010 بينما سجل 0.459 مليار دولار سنة 2014.

المطلب الثاني: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن التنويع الاقتصادي لا يقتصر على التنويع في مصادر الدخل أو التنويع بنية الناتج المحلي الإجمالي، إنما يتعداه إلى أحداث تنويع في بنية الصادرات و إيرادات الدولة و العملة، لذلك فالتنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد و من هذا المنطلق، سوف نقوم بتقدير مؤشر إجمالي للتنويع الاقتصادي يعتمد على أخذ الوسط الحالي لمعاملات هير فندال- هيرشمان لثلاثة من المتغيرات التي تتوفر عنها بيانات احصائية عن كامل الفترة الزمنية (2010-2015) للمتغيرات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، العمالة.

و يعرف معامل هير فندال –هير شمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: $X = \sum_{i=1}^{N} x_i$ و تمثل القيمة الاجمالية أو مجموع قيم المتغير (x_i) في جميع النشاطات

- N : عدد النشاطات
- X : حصة المتغير في النشاط (i)

تتراوح قيمة مؤشر هير فندال –هيرشمان بين الصفر (0) و الواحد (1) بحيث يزداد الاقتصاد كلما اقترب معامل هيرشمان –هير فندال من الصفر (0) و ينخفض تنويع الاقتصاد كلما اقترب المعامل من الواحد (1).

1-التنويع في النشاطات الانتاجية (الناتج المحلي الاجمالي):

يعتمد تحليل التنويع في الناتج المحلي الإجمالي على توزيع مقيما بالنسب المؤدية على خمسة قطاعات و هي: قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، البناء و

الأشغال العمومية، الخدمات، باقي القطاعات الأخرى، كما هو موضح في الشكل رقم (03) و هو كالتالي.

الشكل رقم (03): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2015-2010)

(الوحدة: % من GPP)

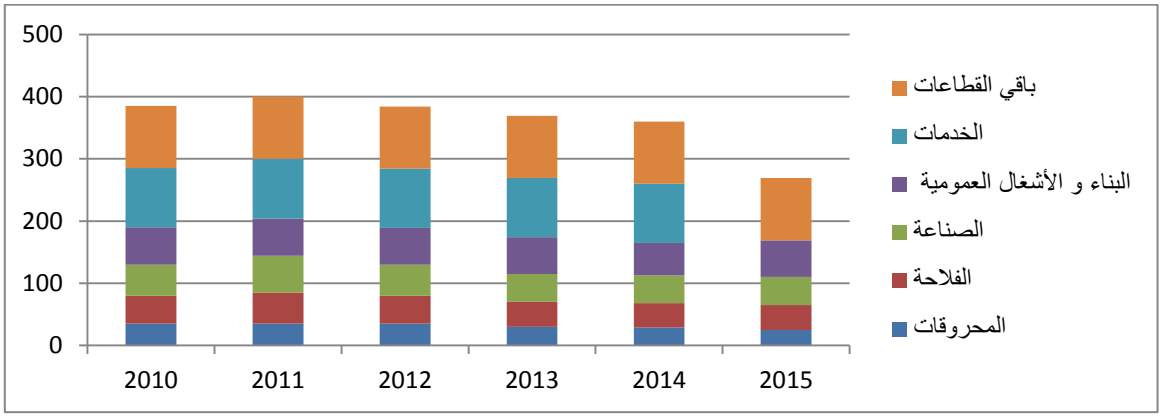

المصدر: حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 221.

نلاحظ من الشكل اعلاه بأن هناك تغير في البنية الإنتاجية الاقتصاد الجزائري و ذلك نتيجة تقلص حصة قطاع المحروقات و قابلتها زيادة ملحوظة في اسهام قطاع الخدمات.

أما باقي القطاعات نلاحظ بقاءها بدرجات متفاوتة و يظهر ذلك في الفترة (2012-2015) مع انخفاض أسعار النفط العالمية.

2-التنويع في الصادرات:

يتطلب التنويع الاقتصادي في حدوث في بنية الصادرات ،حيث يأخذ التنويع في الصادرات مهما و ملحوظ بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية إذ أن تنويع النشاطات الانتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية، لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران تنويع الصادرات مع تنويع النشاطات الانتاجية و نذكر

منها: المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية، النفط.

3-التنويع في توزيع العمالة بين النشاطات الاقتصادية:

يتطلب التنويع الاقتصادي تحقيق العدالة في توزيع الأدبي العاملة العمالة بين القطاعات الاقتصادية و العمالة في الجزائر مرتكزة على قطاع الصناعة خارج المحروقات، و توزيع اليد العاملة في الجزائر يتغير بشكل طفيف خلال الفترة (2010-2015) مما ينبغي حدوث تنويع طفيف في توزيع العمالة. [1]

المطلب الثالث: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مخططات التنمية و التنويع الاقتصادي في الجزائر

سعت الجزائر مع مطلع القرن الواحد و العشرين إلى تبني سياسات اقتصادية لتحسين البيئة الاستثمارية عن طريق تعديل القوانين و التشريعات و اعطاء الكثير من التحضيرات من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر هدف أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لها.

1-تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2015/2010)

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مركز اهتمام في سياسات وخطط التنمية في الجزائر من خلال اجراء اصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية، القانونية والسياسية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

- **حجم ومصادر تدفقات الاستثمار في الجزائر:**

شهد رصيد الاستثمارات الأجنبي المتدفقة للجزائر خلال الفترة (2015/2010) انخفاض تدريجيا و يرجع هذا الأخير إلى الظروف الدولية المتمثلة في انكماش الاقتصاد العالمي و انخفاض الطلب على النفط بسبب أثار الأزمة العالمية من جهة، و توجه الاستثمارات الاجنبية إلى

(1)حميداتو نصر، مرجع سابق، ص 222-224.

استثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، و هذا ما يبين مخاطر توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا.

***مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

تعتبر الدول الأوروبية من بين أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال هذه الفترة و هذا ما يوضحه الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): مصادر الاستثمار الأجنبي في الجزائر (2015/2010)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون	النسبة المئوية
أوربا	472	38.28	1148208	36.04
الاتحاد الأوروبي	332	26.93	666499	20.92
أسيا	114	9.25	169732	5.33
أمريكا	18	1.46	68813	2.16
الدول العربية	262	21.25	1057257	33.18
افريقيا	6	0.49	39686	1.25
استراليا	1	0.08	2974	0.09
متعددة الجنسيات	28	2.27	33160	1.04
المجموع	1233	100	3186329	100

المصدر: حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 246.

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن الدول الأوروبية من الدول الأكثر استثمارا خلال هذه الفترة حيث بلغ اجمالي قيمة استثماراتها المصرح بها حوالي 1148208 مليون دج و ذلك نسبة قدرها 38.28 %

ووصل عدد مشاريعها المصرح بها 472 مشروع و تليها بعد ذلك الدول العربية بقيمة استثمارات قدرها 1057257 مليون دج أي نسبة 21.25 % و هذا بعدد من المشاريع قدرت بـ 262 مشروع.

أما بالنسبة لأمريكا بلغت استثماراتها 68813 مليون دج أي نسبة 1.46 %.

أما استراليا فقد بلغت ادنى قيمة استثمار بحيث قدرت بـ 2974 مليون دج أي نسبة 0.08 % و مشروع واحد فقط.

- **التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المؤوية	القيمة بالمليون دج	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 247.

يوضح الجدول اعلاه توزيع حصة لاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع من القطاعات خلال الفترة (2010-2015) بحيث يظهر قطاع الصناعة هو المسيطر بنسبة 61.93 % من عدد المشاريع الأجنبية و ذلك بنسبة 81.37 % من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات الأجنبية المصرح بها.

يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات بنسبة 5.20 % من اجمالي القيمة المالية لاستثمارات الأجنبية و نسبة 15.09 % من اجمالي عدد المشاريع.

كما يحل قطاع السياحة نسبة 5.09 % من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات الأجنبية، و نسبة 2.11 % من اجمالي عدد المشاريع الأجنبية.

أما باقي القطاعات الأخرى (البناء، الاتصالات، الزراعة، الصحة، النقل) فسجلت مساهمة ضئيلة جدا قدرت نسبتها ككل بـ 8.34 % من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات الأجنبية.

و في الأخير نستنتج بان قطاع الصناعة هو القطاع المهيمن و المسيطر و ذلك لوضع الجزائر، استراتيجية جديدة له للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير و تحديث و ادماج متزايد للصناعة الجزائرية و بالتالي خلق فرص عمل جديدة و تشجيع انشاء الاستثمارات و كذلك لترقية الاقتصاد الرقمي.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

نكتفي في هذا الفرع بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنويع الاقتصادي باستخدام أهم ثلاث مؤشرات للتنويع الاقتصادي في الجزائر و هي كالتالي:

- **مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي:**

نوضح ذلك في الشكل رقم(04)

الشكل رقم (04): العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر تنويع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

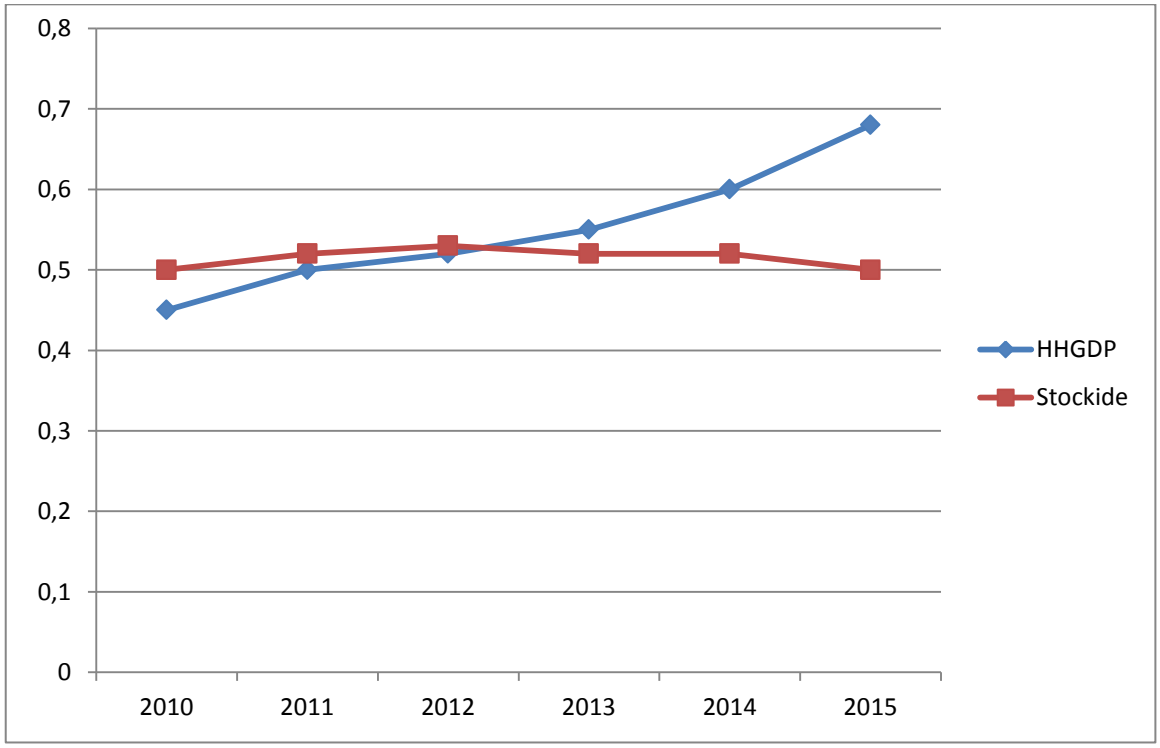

المصدر: حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص255.

نلاحظ من الشكل رقم (04) بأن معامل هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي (HHGDP) لم يتغير بشكل كبير. و بقي مركز في حدود 0.5 إلى 0.6 و هذا يرجع إلى تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في قطاع الصناعة و الذي بدوره يضم قطاع المحروقات.

- **مؤشر العمالة:**

نوضح ذلك في الشكل رقم(05)

الشكل رقم (05): العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر تنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

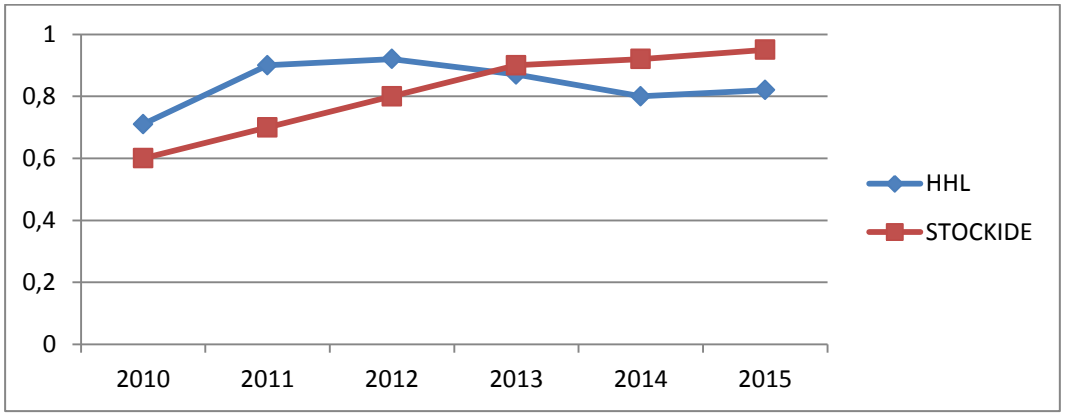

المصدر: حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 256.

نلاحظ من الشكل رقم(05) بأن هناك تطور ملحوظ لمخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر خلال هذه الفترة.

و بما أن العمالة مركزة على قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد سجل معامل هير فندال-هير شمان للعمالة (HHL) معدل قريب من الواحد سنة 2015 بينما كانت منخفضة سنة 2010

بحيث كانت في حدود 0.6 إلى 0.8 و هذا ما نرجعه إلى نزوح العمالة من قطاع الصناعة خارج المحروقات إلى قطاع المحروقات بعد تحسين أسعار النفط.

- **مؤشر تنويع الصادرات:**

شكل رقم (06): العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المبار ومؤشر تنويع الصادرات في الجزائر

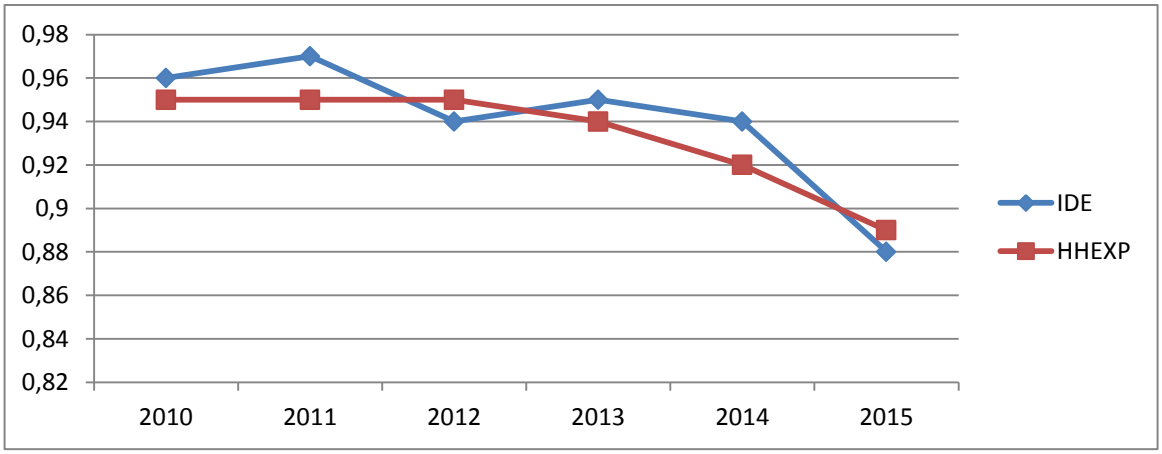

المصدر: حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 257.

نلاحظ من الشكل رقم (06) بأن هناك علاقة طردية بين مؤشر تنويع الصادرات و رصيد لاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة.

لقد شهد مؤشر تنويع الصادرات (HHEXP) انخفاضا ملحوظا و مستمرا و تزامن هذا الأخير مع رصيد لاستثمار الأجنبي ساهم في تركيز الصادرات أي أثر سلبا على التنويع الاقتصادي خلال هذه الفترة

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تبين لنا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر سلبي على التنويع الاقتصادي في الجزائر نظرا لتركز النسبة الأكبر منه في قطاع المحروقات (صادرات النفط) مقارنة بالقطاعات الأخرى، و ذلك ما زاد من اعتماد الصادرات الاجمالية على صادرات النفط على حساب صادرات القطاعات خارج المحروقات بالإضافة إلى التأثير البليغ لمؤشر التنمية على التنويع في العمالة، و الذي لم يعبر على وضع الاقتصاد الجزائري.

و حقق الناتج المحلي الاجمالي أثر ايجابيا ضعيفا على عملية التنويع الاقتصادي الذي لم يترجم المجهودات المبذولة خلال خطط التنمية في الجزائر.

خاتمة

الخاتمة:

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت تهتم به وبمدى أهميته واعتبرته أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم، و مصدرا لتمويل التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية ، فهدا الأخير يوفر الاستقرار المالي للشركات المعنية و يعزز التنمية الاقتصادية للبلاد و يدفع بالدول للاستفادة من جهة و للاندماج من جهة أخرى، و بشكل اسرع في المنظومة المالية العالمية.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة من اهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول لتحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال التنويع الاقتصادي، و يعتبر هدا الأخير الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الدي لايزال رهين لتقلبات أسعار النفط نتيجة اعتماده الشبه كلي على العوائد النفطية لتوفير التمويل اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

وأمام هذا الوضع الذي يزامن انهيار أسعار النفط و الأثر السلبي له على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإنه لا يوجد دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع لاقتصادي في الجزائر ولذا يجب على الجزائر تكثيف جهودها في سبيل إرساء قاعدة اقتصادية وطنية صلبة و مستقرة من خلال تبني استراتيجية واضحة المعالم للتنويع الاقتصادي ، و للانتقال نحو النمو و التنوع و ذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الأخرى التي تملك فيها الجزائر إمكانيات هامة على غرار الزراعة، السياحة و الصناعة التي باتت اليوم تشكل في مجملها روافد للاقتصاد الوطني وبدائل استراتيجية لقطاع المحروقات.

اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية فهي كما يلي:

تبين أن الاستثمار الأجنبي لم يكن ايجابيا على التنويع الاقتصادي في الجزائر، و هذه نظرا لضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة. وهذا يعني نفي الفرضية.

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج التي يمكن ايجاز أهمها في النقاط التالية:

- تملك الجزائر المؤهلات الطبيعية البشرية و الموقع الجغرافي التي تجعلها قطبا اقتصاديا كبيرا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر افضل الصيغ التمويلية الأجنبية والبديلة عن الاستدانة الخارجية.
- الشركات المتعددة الجنسيات أهم شكل من اشكال الاستثمار الأجنبي لتمتعها بمزايا احتكارية للتكنولوجيات الحديثة، و امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة.
- يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل للجزائر للتخلص من الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل ، لأنه يساعد على تشجيع مختلف القطاعات و الرفع من مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.
- تعتبر الجزائر دولة نفطية بامتياز، وذلك لارتفاع مساهمة صادراتها النفطية في اجمالي الصادرات بأكثر من 90 ، وهدا ما يدل على ان قطاع الصناعات التحويلية هو الأقرب للتنويع الاقتصادي، لتوفير الوارد الطبيعية ، واليد العاملة الرخيصة بالإضافة الى الاستغلال للفوائض النفطية.

ضعف القدرة الاستيعابية للمؤسسات المحلية، أدى الى عدم الاستفادة من الاثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترتكز على القدرة الاستيعابية للمقاولات الوطنية.

- عدم القدرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية الى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، أدى الى النتائج الضعيفة لخطط التنمية المنتهجة من طرف الجزائر.
- سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الجزائر تدهورا كبيرا سنة 2015 رصيدا سالبا بلغ (-584 مليار دولار).

- لم تستطع الجزائر فك الاعتماد من النفط، وعدم قدرتها على استثمار عوائده في دعم التنمية والتنويع الاقتصادي، فكل المؤشرات تظهر سيطرة القطاع النفطي على اجمالي الإيرادات الحكومية و اجمالي الصادرات و المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل اليها، وتعزيز سياسات و مخططات التنمية في الجزائر قصد تنويع اقتصادها و الاستفادة من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر ، نقدم التوصيات التالية:

- دعم الاستقرار في التشريعات و القوانين الاستثمارية.
- ضرورة توجيه توطين الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المربحة على المدى القصير والمتوسط، وذلك بتوجيه مؤسسات الدولة المكلفة بتشجيع الاستثمار الى العمل بعقلية إدارية خالية من البيروقراطية.
- تحسين مستوى راس المال البشري و توفير الكفاءات القادرة على فهم التكنولوجي الأجنبية و نقلها و تطويرها ، لانهما المحفز الرئيسي امام التأثير الإيجابي للاستثمارات الأجنبية.
- ضرورة تأهيل و تعزيز الموارد البشرية، و تشجيع نشاط البحث و التطوير للتمكن من دخول مجال الاختراع و الابتكار ، و تطوير منتوجات صناعية جديدة ، بالإضافة الى التركيز على صناعات ذات قيمة مضافة عالية و محتوى تكنولوجي متطور.
- تمتلك الجزائر قطاعات استراتيجية متجددة يمكن ان تعتمد عليها في تنويع القاعدة الإنتاجية على غرار الطاقات المتجددة و القطاعات الاقتصادية الأساسية ، الزراعة، الصناعة ، السياحة ، والتي يمكن ان تؤدي الى تنويع الاقتصاد الوطني اذا احسن استغلالها.

الكتب:

1. أحمد شاكر العسكري، **دراسات تسويقية متخصصة**، دار الزهران للنشر، عمان، 2000.
2. أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
3. دكتور أحمد فوزي، **الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017.
4. عبد الحليم صالح **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
5. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2014.
6. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص23.

المذكرات:

1. إيمان زيغة، نصر الدين عثمانية، **آفاق التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر**، مذكرو ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017.
2. بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، **آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، مذكرو ماستر في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017.
3. دلال طريشين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012.
4. سليمي حنان، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماس 1945، قالمة، 2009-210.

5. مطاي علي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، 200-2014**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015-2016.
6. مقلاتي محمود، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قالمة الجزائر، جوان 2018.
7. موساوي توفيق، بوسنة وردة، **التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
8. موسى باهي، **التنويع الاقتصادي والتنمية في الجزائر، رسالة الماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007-2008.
9. ندى بوشحدان، نور الهدى علي صابر، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018/2017.

رسائل الدكتوراه:

1. حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2016/2000 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.
2. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأاجنبي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

3. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015
4. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة 1996-205**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
5. ناجي بن حسين،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2006-2007.

الملتقيات:

1. أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات و سبل تحقيق القطاع الاقتصادي للدول النفطية و غير النفطية، حالة الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإطلاع الاقتصادي في دول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات: يومي 29-30 نوفمبر 2016.
2. نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر و حلول ما بعد الأزمة النفطية،ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات،جامعة البويرة، الجزائر،يومي 29-30 نوفمبر 2016.

المجلات والتقارير:

1. بشكير عابد، دراسة تحليلية تقيمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2011-2014)،مجلة الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، المجلد 13،العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، القليعة الجزائر.

2. بللعما أسماء، أ.د، عبد الفتاح دحمان، جامعة احمد درايا أدرار، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد1 ، سنة 2018.
3. صندوق النقد الدولي، النشرة الالكترونية، الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد و إعادة تشكليه في سياق انخفاض الايرادات النفطية،19 ماي 2016.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبوظبي 2009.

المداخلات:

1. آمال مرزوق، **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات** ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة بيومي: 25 و 26 أفريل، 2017.
2. توفيق بن شيخ ودراجي لعفيفي، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، "مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة 8 ماي 1945، قالمة، بيومي: 25-26 أفريل 2017.
3. سليمة طبايبية والهادي رباع، **التنويع الاقتصادي، خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، "مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس ، تطبيق يومي 07-08 أفريل 2008.

مواقع الانترنت:

موقع http://elhiwardz.com/?=78007